

سياسات إسرائيل بين فترة الحكم العسكري واليوم

همّت زعبي*

على الرغم من ثبات نظرة المشروع الصهيونيّ إلى الفلسطينيين، لمجرّد وجودهم، كتهديد أمنيّ وديمقراطيّ، فإنّ السياسات تجاه الفلسطينيين منذ قيام دولة إسرائيل ليست بالضرورة ثابتة، وإمّا هي تتأثّر بعوامل عدّة؛ محلّية (فلسطينية وإسرائيلية) وإقليمية وعالمية.

تحاول هذه المقالة قراءة المتحوّل والثابت في السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وتنطلق من أنّ هذه سياسات غير منفصمة عن تعاطي إسرائيل مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينيّ ككلّ، بل مشتقة منه.

تتركّز هذه المقالة في فترتين محدّتين: فترة الحكم العسكريّ، وفترة حكومات اليمين في أعقاب هبة أكتوبر. وتدّعي المقالة أنّ سياسات حزب "مباي" تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، خلال أول عقديّن من قيام دولة إسرائيل (فترة الحكم العسكريّ)، لم تكن ثابتة، بل تغيّرت متأثرة بصورة أساسية بمصالح الدولة اليهودية ومؤسساتها. كذلك تدّعي المقالة أنّ المرحلة الراهنة التي تعيشها هذه المجموعة من الفلسطينيين، وإن كانت تحمل بعض الشبه مع فترة الحكم العسكريّ، تختلف عنها ويمكن اعتبارها الأكثر تهديدًا لهويّة المجموعة الفلسطينية ووجودها الرمزيّ.

الحكم العسكريّ

المرحلة الأولى: "عزل الفلسطينيين"

كان حدث النكبة عام ١٩٤٨ المرحلة الأولى من إخراج المشروع الاستيطانيّ الكولونياليّ الصهيونيّ إلى حيّز التنفيذ، قامت خلاله القوى العسكرية الصهيونية بطرد ما يقارب ٧٥٠ ألف فلسطيني وإخلاء المئات من القرى والمدن الفلسطينية من سكّانها الأصليين.

جاءت السنوات الأولى، مباشرة بعد النكبة، لتشكّل بداية المرحلة الثانية من تشييد المشروع. خلالها تركّز جلّ اهتمام الحركة الصهيونية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة. وكان انشغال المؤسسات الأساسي، ككلّ مشروع كولونياليّ استيطانيّ، في التوسّع في المكان، والاستيلاء على الأرض، واستبدال السكّان الأصليين بمستوطنين جدد لبناء مجتمع جديد، دون الفلسطينيين.

كان التوسّع الاستيطانيّ الهدف المركزيّ في تلك المرحلة من مأسسة المشروع الاستيطانيّ على شكل دولة. وبالتالي لم يكن من قبيل المصادفة أن تستهدف القوانين وتعليمات الحكم العسكريّ في بداية الأمر الأرض. فتمهيدًا لسنّ قانون "أملاك الغائبين" في آذار عام

١٩٥٠ (إذ نجحت إسرائيل من خلاله في مصادرة آلاف الدوغمات والاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين) استعانت إسرائيل، منذ كانون الأوّل (ديسمبر) عام ١٩٤٨، بالمادّة ١٢٥ من أنظمة الطوارئ، وأمر أنظمة الطوارئ رقم ١٢٥، وقانون أنظمة الطوارئ (مناطق أمنيّة) عام ١٩٤٩، بالإضافة إلى أنظمة الطوارئ المتعلّقة بمصادرة "الأراضي البور". منحت جميع هذه الأوامر الحكام العسكريين ووزير الدفاع صلاحيةً واسعة للإعلان عن مناطق معيّنة مناطق عسكريّة مغلقة، مهّدت لاحقاً لمصادرتها.¹

لضمان تحقيق مصادرة الأراضي والتوسّع في الاستيطان، كان على المؤسّسة الصهيونيّة إخفاء الفلسطينيين من الحيز العامّ ومن مخيّلته المجموعة المستوطنة، فقامت في سبيل ذلك بمنع عودة اللاجئين عنوةً، وبفرض الحكم العسكريّ على من تبقى من الفلسطينيين في بلاده وعزلهم في غيتوهات.

لعلّ أكثر ما يميّز هذه السنوات هو استمرار اقتلاع قرى فلسطينيّة كاملة وتهجير سكّانها الأصليين داخل ما بات يُعرّف بحدود دولة إسرائيل. على سبيل المثال، في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ هُجّر أهالي القريتين إقرث وكفر برعم، وفي شباط عام ١٩٤٩ هُجّر أهالي قرية كفر عنان، وفي كانون الثاني عام 1950 هُجّر سكّان الغابسيّة من قريتهم، فضلاً عن طرد سكّان المجدل في تمّوز عام ١٩٥٠. هذا لا يعني أنّ السلطات لم تقم بطرد فلسطينيين خارج حدود الدولة، بل لقد فعلت هذا حين سنحت الفرصة، إذ قامت في شباط عام ١٩٥١ بطرد سكّان ١٣ قرية عربيّة من منطقة وادي عارة إلى خارج حدود ما بات يُعرّف بدولة إسرائيل.²

في الشقّ الآخر من معادلة تشييد بناء المشروع الاستيطانيّ، انشغلت الدولة اليهوديّة في استجلاب المستوطنين وترتيب المجتمع الجديد، دون الفلسطينيين. فبالإضافة إلى حاجة المشروع إلى الأرض التي يملكها الفلسطينيون، ابتغى عزلهم وتغييبهم عن سوق العمل ومنع منافستهم للمستوطنين الجدد ذوي الخبرة المعدومة في أعمال الزراعة والبناء؛ إذ كان معظم المستوطنين، ممّن قدّموا إلى فلسطين في السنوات الأولى، أصحاب مهن حرّة لم تلائم سوق العمل في الدولة الحديثة الإنشاء. وكان الحكم العسكريّ الأداة المركزيّة لتحقيق هذا الهدف.

طرّدُ السكّان الفلسطينيين من قراهم الأصليّة إلى مناطق داخل حدود دولة إسرائيل يوضّح أنّ همّ الدولة الأساسيّ، في هذه المرحلة من تشييد المشروع، كان التوسّع الاستيطانيّ والسيطرة على الأرض، ولم يكن هذا ليتحقّق دون محو الفلسطينيّ الفعليّ والمختيّل. بعبارة أخرى، في السنوات الأولى من فترة الحكم العسكريّ لم يكن الفلسطينيّ "ذاتاً" (subject) تشغل بها إسرائيل، بل ملكيّته للأرض كانت مصدر قلقها الأساسيّ.

بالطبع هذا لا يلغي حقيقة أنّ رغبة الدولة اليهوديّة هي التخلّص من الفلسطينيين على نحو نهائيّ وتامّ، ولكنها كما يؤكّد المؤرّخ عادل مناع (٢٠١٦)- انتظرت الفرصة المناسبة لتنفيذ ترانفسير جماعيّ.

¹ للاستزادة يوصى بمراجعة: صبري، جريس (١٩٦٧). العرب في إسرائيل. القدس: جامعة الدول العربيّة في القدس.
² للاستزادة يوصى بمراجعة: هلال، كوهين (٢٠٠٢). الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨. القدس: مركز دراسات المجتمع العربيّ في إسرائيل. عادل، مناع (٢٠١٦). نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلّوا في حيفا والجليل (١٩٤٨-١٩٥٦). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

مجزرة كفر قاسم - نقطة تحوّل

بقي الفلسطينيون، بالرغم من حصولهم على المواطنة الإسرائيليّة، خارج مشروع بناء دولة إسرائيل لفترة طويلة نسبياً، استمرّت حتّى منتصف خمسينيّات القرن الماضي. وقد كانت هذه الفترة كافية لتشييد جزءٍ جدّي من المشروع الاستيطانيّ على شكل دولة، إذ سُنّت خلالها القوانين الأساسيّة لمصادرة الأراضي واستقبال ما يقارب مليون مستوطن.

تشكّل مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦) لحظة مفصليّة في تعامل إسرائيل مع هذه المجموعة من الفلسطينيين. فمن ناحية، كانت بدايةً المجزرة تعبيراً عن استمرار محاولات التوسّع في الحيّز من خلال المحو الجسديّ للمالكين الأصليين للأرض، بينما جاءت نهايتها لتعلن عن فشل نقل الفلسطينيين خارج حدود مشروع الدولة، واستبدالها بتهميشهم داخل المشروع. وتحوّلت سياسة إسرائيل تجاههم من طرد ومحو إلى سياسة تقليص لحضورهم، وبداية هندسة شكل وشروط وجودهم بحيث لا يهدّد الدولة اليهوديّة وبحيث يُستغلّ في خدمة استمرار صيرورة بناء الدولة.

المرحلة الثانية: "مخزون أيّد عاملة رخيصة"

شهدت نهاية سنوات الخمسين عدّة مؤشّرات عبّرت عن تحوّل في سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، من بينها إقامة "لجنة مباي لشؤون العرب" عام ١٩٥٧، وبداية مناقشة توصيات معالجة الفلسطينيين كما في وثيقة لشمونيل ديون (مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب) جاء فيها أنّ "سياسة الحكومة في ما يتعلّق بالأقلّيّة وصلت إلى مفترق طرق ويجب عليها أن تقرّر [...] يجب الافتراض بالتأكيد أنّه لا يمكن توقّع هجرة عربيّة جماعيّة من البلاد في المستقبل المنظور. ولذا يجب شطب هذه الإمكانية من جدول الأعمال عند ترسيم السياسة المستقبلية".³

في هذه المرحلة، تركّزت السياسات الرسميّة في الجانب الاقتصاديّ، وهدفت إلى استخدام الأيدي العاملة الرخيصة لصالح اقتصاد الدولة اليهوديّة من ناحية، ومنع إقامة اقتصاد عربيّ منفصل يشكّل تهديداً للدولة اليهوديّة من ناحية أخرى. في هذا الصدد، شهدت نهاية سنوات الخمسين تسهيلات في منظومة التصاريح، وانعكس ذلك بالارتفاع في عدد التصاريح التي أُصدرت للفلسطينيين، وقُلّصت المناطق التي يتطلّب دخولها تصريحاً خاصّاً، وكذلك حصل الفلسطينيون على تصاريح لمُدّة أطول من الفترة السابقة. تزامنت هذه التسهيلات مع هبوط في نسبة البطالة في المجتمع اليهوديّ.

وهكذا، في أعقاب دمج المستوطنين في سوق العمل، وارتقاء المستوطنين في سَلَم المهنة، سُمِح للفلسطينيين بدخول سوق العمل وتركّزوا - في الأساس - في مهنة الزراعة والبناء. ويشير يثير بوميل⁴ أنّ "الخطة الخماسيّة لتطوير المجتمع العربيّ" عام ١٩٦١، والثانية التي كانت عام

³ مصدر ورد ذكره في: يثير، بوميل (٢٠١٤)، "وظيفة الحكم العسكريّ: الظاهرة والخلفيّة والنقاش حول إغائه". في: مصطفى كيبها (محرّر)، الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل: في ظلّ الحكم العسكريّ وإرثه (صفحة: ١٩). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.
⁴ مصدر سابق.

١٩٦٧ (بعد انتهاء الحكم العسكري)، عبرتاً تعبيراً جيداً عن أهداف هذه المرحلة. وانعكست نتائج هذه الخطط في تطوير بنى تحتية في القرى العربية وتحديثها إلى جانب الامتناع عن إقامة صناعة عربية محلية. ونتج عن هذه السياسات ارتفاعاً في مستوى معيشة الفلسطينيين وزيادة في قدرتهم الاستهلاكية، وذلك ما يعني فعلياً إعادة المدخول الفلسطيني إلى السوق الإسرائيلي.

لا يمكن الادعاء أنّ سياسة المحو الجسدي للفلسطيني والرغبة في التخلّص منه على نحوٍ كليّ قد اختفت تماماً من سياسات إسرائيل، بل هي ما زالت حاضرة لدى بعض الأوساط الإسرائيلية حتى يومنا هذا. ولكن بموازاتها، تطوّرت سياسة جديدة تركّزت لسنوات طويلة في محاولات السيطرة على جميع مجالات حياة الفلسطينيين وضرب قدرات المجتمع السياسي والاقتصادية والاجتماعية.

سياسات إسرائيل بعد هبة أكتوبر:

يمكن اعتبار هبة أكتوبر عام 2000، التي اندلعت في أعقاب اقتحام أريئيل شارون الاستفزازية لباحات المسجد الأقصى برفقة عشرات من رجال الأمن، علامةً أخرى فارقةً في سياسة إسرائيل مع الفلسطينيين تتلخّص، برأيي، في الانتقال من التعامل مع الفلسطينيين كمجموعة يجب السيطرة عليها إلى أفراد يمكن استيعابهم في تشكيل بنية المجتمع الكولونيالي الاستيطاني بشروط معينة، تسعى إسرائيل إلى فرضها عنوةً.

نتجت الحاجة إلى هذا التغيير من عدّة عوامل، أهمّها حاجة إسرائيل إلى دمج الفلسطينيين في سوق العمل، تماشيًا مع مصلحة اقتصادها النيوليبرالي، إلى جانب رغبة إسرائيل في القضاء على الهوية الوطنية المشتركة للفلسطينيين داخل إسرائيل مع الشعب الفلسطيني كما ظهرت على نحوٍ قويّ في هبة أكتوبر، بالإضافة إلى سعيها لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الفلسطينية ومحاولة فرض الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، وفرض ذلك أمرًا واقعيًا.

تتبع خطوة هذه المرحلة من أنّها تسعى إلى دمج الفلسطينيين كأفراد من خلال محو الهوية الفلسطينية الجماعية وتضع نصب أعينها فرض يهودية الدولة أمرًا واقعيًا، وتعزيز المواطنة الإثنية اليهودية، بالتوازي مع محاولات جدية مباشرة وفعّالة (Active) لتحجيم مواطنة الفلسطينيين في الداخل، مستغلّة الظروف المحلية والإقليمية والعالمية لتحقيقها.

ينعكس هذا الأمر في عدّة محاور، من بينها تعامل الأجهزة الإسرائيلية الرسمية مع توصيات لجنة أور ولجنة لبيد. وقد اتضح، مع الوقت، أنّ توصيات هذه اللجان، على العكس من الاعتقاد السائد، شكّلت أساساً لتطوير وتطبيق سياسة مدروسة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، تستند استناداً شديداً إلى توصيات هذه اللجان في جانبها القمعيّ التذينيّ لا المساوي⁵.

أبرز التحوّلات التي برزت في أعقاب هذه اللجان هو التصعيد في سياسة الدولة باستهدافها للقيادة السياسية الفلسطينية، مبتدئة بتلك التي اتّهمتها لجنة "أور" واللجنة الوزارية "ليد" بتحريض الجماهير، وحملتها المسؤولية عن تصاعد الأحداث في هبة أكتوبر، وعلى وجه الخصوص عزمي بشاره والشيخ رائد صلاح اللذين أُبعد كلٌّ منهما عن الساحة السياسية الفلسطينية المباشرة.

⁵ للاستزادة يوصى بمراجعة: شلحت، أنطوان وشحادة، مطانس، (٢٠١٥). فلسطينيو ٤٨ بين فكّي الملاحقة الأمنية لرموز الوعي القومي وتجريم العمل السياسي. ملفات مدى (٧) فلسطينيو الداخل وهبة أكتوبر. حيفا: مدى الكرمل.

لم يقتصر الاستهداف على بشارة وصلاح، ولم ينحصر في الفترة المباشرة بعد هبة أكتوبر، بل استمرّ وتعاود ليطول التمثيل السياسي للفلسطينيين ذاته. وقد تميّزت السنوات الأخيرة، وبخاصة فترة حكم نتياهو، بتجذّر ثقافة الملاحقة السياسيّة تجاه ممثلي المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وبلغ التحريض المستمرّ ضدّ القيادات ذروته في سنّ "قانون الإقصاء"، وفي استهداف الحركة الإسلاميّة (الشقّ الشماليّ) وإخراجها هي ومؤسساتها عن القانون (في تشرين الثاني عام 2015). كذلك طال الاستهداف الهويّة الوطنيّة من خلال القانون (كما في قانون النكبة)، وتعميق محاولات تجريم وتقويض أيّ حراك سياسيّ اجتماعيّ يشكّل في نظر السلطات تهديدًا ليهوديّة الدولة (كما في قانون الجمعيات)، وفي استخدام العنف ضدّ المتظاهرين/ات، وملاحقة الناشطين والناشطات ابتغاءً ترهيبهم، ومحاولات القيام بضبط وفرض مراقبة شديدة على شبكات التواصل الاجتماعيّ.

وقد تكون السياسات الاقتصاديّة للدولة من أخطر سياسات الحكومات الأخيرة، إلى جانب القوّة. فسياسات الدولة الاقتصاديّة تحاول إعطاء امتيازات ماديّة مقابل التنازل عن الحقوق الجماعيّة القوميّة والولاء للدولة اليهوديّة، كما هو الحال في تشجيع الخدمة المدنيّة لدى شريحة الشباب، وكما في حال الخطة الخماسيّة لتطوير المجتمع العربيّ في إسرائيل (التي أقرتها الحكومة في قرارها 922 الصادر في 30.12.2016)، تلك الخطة التي قرّنت فيها الحقوق بالواجبات في محاولة للمقايضة على المواطنة من خلال الولاء للدولة اليهوديّة.⁶ محاولات السلطات الإسرائيليّة ربط الحقوق بالولاء ليهوديّة الدولة، وضبط المجتمع الفلسطينيّ من خلال السيطرة على السلطات المحليّة، لا تقلّ خطورة عن سائر السياسات. برز هذا في الخطة الاقتصاديّة ذاتها، تلك التي تمنح السلطات المحليّة قوّة ما، وفي ذات الوقت تحاول تدجينهم كما في بند زيادة الميزانيّة للسلطات الداعمة للخدمة المدنيّة. وبرز كذلك في قانون كيمينس (الذي أُقرّ في نيسان عام ٢٠١٧) الذي يعطي السلطات المحليّة نفوذًا معيّنًا في مجال التخطيط والبناء ولكنه في ذات الوقت يحولها إلى أداة ضبط هدم وعقاب، وهو ما قد يحول السلطات المحليّة إلى صاحبة نفوذ وفي ذات الوقت إلى شريكة في ترهيب المجتمع الفلسطينيّ، وذراع تنفيذيّة لسياسة الأسرّة الحكوميّة.

تتضافر هذه السياسات لتشكّل تهديدًا حقيقيًا على المجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ 48، ولا سيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار ازدياد نسبة الفقر، والزيادة في نسبة العنف، وتجدّر التوتّرات الداخليّة كالتنافيّة والعائليّة. كذلك ثمة عوامل أخرى تسهم في تيسير استهداف المجتمع الفلسطينيّ، من بينها الموت السريريّ لما يُسمّى "عمليّة السلام" وفتور المقاومة الشعبيّة في الضفّة الغربيّة. يضاف إلى هذا تأثير المشهد الإقليميّ العربيّ عمومًا والنكبة السوريّة على وجه الخصوص، وكذلك تصاعد شعبيّة اليمين في أمريكا وأوروبا. تلك جميعها تشكّل عوامل محبّبة، وتجعل من المجتمع الفلسطينيّ فريسة سهلة لمحاولات التدجين والتطويع والأسرّة.

خلاصة:

ما حاولت مناقشته في هذه المقالة هو أنّ التحوّلات في تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل منذ قيامها إلى اليوم تؤكّد صبغتها الكولونياليّة الاستيطانيّة، التي ترى محو السكّان الأصليين قاعدة منظمّة.⁷ انعكس ذلك في سياسات المحو والطردي في النكبة عام ١٩٤٨، ثمّ

⁶ للاستزادة يوصى بمراجعة: زعبي، همت (٢٠١٦). "الفلسطينيون في إسرائيل: مواطنة مشروطة بقبول يهوديّة الدولة". في: هُنَيْدَة غانم (محرّرة).

تقرير مدار الإستراتيجيّ ٢٠١٦. رام الله: مدار.

⁷ يدعي باتريك وولف أنّ منطق المحو لا يشير فقط إلى تصفية السكّان الأصليين، على الرغم من أنّه يشمل ذلك، بل قد يحمل أبعادًا أخرى، من بينها تشجيع اختلاط الأجناس، واختطاف الأطفال، والتحوّل الدينيّ والمواطنة. فالمجتمعات المستوطنة تسعى لأن تبني مجتمعًا كولونياليًا جديدًا على قاعدة الأراضي المصادرة حيث يستمرّ الساكن الأصليّ المضطهد في تشكيل بنية المجتمع الكولونياليّ الاستيطانيّ.

المحو والإلغاء في المرحلة الأولى من فترة الحكم العسكريّ واستغلال الأيدي العاملة في المرحلة الثانية منه، إلى محاولات دمج الأفراد ومحو الهوية الفلسطينية في مرحلة لاحقة. تكمن أهميّة تفكيك معادلة الثابت والمتحوّل في تمكُّننا -شعبًا وقيادةً- من تشخيص اختلاف السياسات، بغية ضمان قراءة أدقّ لتحديات المرحلة، ولزيادة احتمالات التصدّي لها وتحصين المجتمع تجاهها، وتحويل الفعل السياسي الفلسطينيّ من ردّة فعل إلى تخطيط وتنظيم جماهيريّ سياسيّ للمواجهة.

*همّت زعبي - طالبة دراسات عليا في العلوم الاجتماعيّة -جامعة بئر السبع

Patrick Wolfe, (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. *Journal of Genocide Research*, 8:4, 387-409